

نحن

نعمل من أجل قبول الآخر المختلف  
وصون حقه الإنساني في الحرية

ملاحظة: تردنا بعض المقالات التي ننشرها من باب احترام حرية الرأي فقط، ولكن لا نتفق أبداً مع أسلوب أصحابها في التعامل مع بعض رموز الحركة السياسية الكوردية أو المعارضة السورية، لذا نأمل الانتباه إلى هذه الناحية من قبل الاخوة والأخوات الذين يرسلوننا...



الحرية لحسن صالح، معروف ملا أحمد، محمد معتزلي، مشعل التميمي، مصطفى جمعة، مصطفى اسماعيل ومحمد صالح خليل وإسائر معتزلي الرأي القدامى والجديد في سوريا

## رسالة من موقع كورد فويس 1

تحياتي لكم اخي الفاضل جان كورد

منذ فترة وانا اطالع الموقع العالمية وهي تنعت الكورد شتى النعوت وتنتشر الاخبار حسب مزاج محتلي كردستان لذا بادرة اليوم ان اكتب رسائل الى موقع روسيا اليوم وبي بي سي وسي ان ان وارفق لكم نص ما كتبتة للمواقع التالية:

اخوكم كاوا / 2010/6/24

رسالة إلى أسرة تحرير روسيا اليوم/ بي بي سي / سي إن إن

تحياتي لكم اعزائي اسرة روسيا اليوم / بي بي سي / سي إن إن:

ارجو ان تكونون دقيقا في نشر الاخبار لانه مع الاسف اشاهد هناك تشويه لصورة الكورد في موقعكم استغرب منكم عندما تصفون الشعب الكوردي بالانفصالي او بالمتنرد، مع العلم الشعب الكوردي لم يحتل ارض الاخرين، بل الاخرين هم المعتدين على الشعب الكوردي، ولم يستخدم الشعب الكوردي الاساليب الارهابية للدفاع عن نفسه، مع العلم أن الدول المحتلة لأرضي كردستان يستخدمون الاساليب الارهابية ضد الشعب الكوردي، والشعب الكوردي يناضل من اجل حقوقه وحرية ويقف وجه اربع اشرس انظمة دكتاتورية في العالم. فهل يعقل انكم تصفون الشعب الكوردي بهذه الصفات وتعتبرون انفسكم بالمحايدين او ديمقراطيين؟

اكرر واقول لكم كونوا منصفين، وهذا اضعف الايمان، فنحن لانطلب منكم ان تتضامنوا مع حقوقنا، لكن نطلب منكم ان تنصفوننا ولا تتعنونا بالصفات التي يطلقها علينا محتلو ارضنا وقتلوا ابناء شعبنا.

كاوا- مسؤول موقع كورد فويس 1

<http://www.kurdvoice1.com>

# الوحدة الكوردستانية وكوردستان الموحدة

## [نظرات وآراء ملاحظاتيية – نقدية موجزة]



الشيخ عمر غريب (مير ناكراه يي) كاتب بالشؤون الاسلامية والكوردستانية

### {الجزء الثالث}: اشكاليات اللغة، الخارطة، الحدود، العلم الكوردي ومرجعية القيادة:

#### 1 - اشكالية اللغة:

لا ريب فيه ان اللغة الكوردية هي لغة عريقة في التاريخ، وهي ثرية من النواحي اللغوية والفنية والمصطلحاتية والقواعدية. وكذلك فأنها اللغة الأم للغة الفارسية واللغة البلوجية ولعديد من اللغات الأوربية كما يقول الكثير من العلماء والمفكرين، منهم الدكتور فهمي الشناوي المفكر المصري المعروف والمستشرق الانجليزي الشهير ميجر سون الذي يقول: [فعلا نحن معشر الانجليز الذين أحفاد السكسون نمت أيضا بالصلة الى هؤلاء الكورد] (7). أما بسبب فقدان الكورد لكيان سياسي قومي مستقل [أي دولة كوردية مستقلة] أولا، وثانيا لأجل محاربة الاستعمار الاحتلالي لأجزاء كوردستان الكورد ولغته وتراثه وثقافته، وثالثا بسبب عدم وحدة الأحزاب والقيادة والنخب المثقفة الكوردية، ورابعا بسبب العصبية الواهية والخائنة والتخلفية للهجوية والمناطقية الموجودة بقوة في المجتمع الكوردي أصابت اللغة الكوردية – للأسف البالغ – الكثير من حالات التقزم والضعف والتشتت اللغوي والفني والمفرداتي والعلمي!.

وكما هو معلوم فأنه في اللغة الكوردية الكثير من اللهجات الفرعية، شأنها في ذلك شأن جميع اللغات في العالم. لكن الواجب يحتم والضرورة القصوى على المستوى القومي والوطني تفرض المحاولة الجدية المستمرة في توحيد ودراسة اللهجات الكوردية كافة دراسة علمية ولغوية وفنية ومصطلحاتية شاملة. وذلك لتوحيد اللغة الكوردية. ومعنى توحيد اللغة الكوردية هو الحصول على لغة كوردية واحدة موحدة من اللهجات الكوردية كافة، أي اثراؤها وتطعيمها بكل اللهجات الكوردية كما قال الباحث الدكتور خالد يونس في ورقته العلمية، حيث هي مورد بحثنا ونقاشنا عليها!.

ان الكثير من الدول والشعوب في العالم تمكنت من حل معضلة اللغات ومشكلة اللهجات الموجودة بين شعوبها وقومياتها. وللمثال تمكنت الهند قبل أكثر من قرن جعل لغة [الأوردو] لغة رسمية وعامة لجميع أنحاء الهند. علما ان اللغة الأوردية هي خليط من اللغات واللهجات الهندية والبنجابية والسندية والكوردية والفارسية والعربية.

واللغة الأوردية هي اللغة الرسمية – كما قلنا – في الهند، وفي باكستان أيضا على رغم وجود مئات اللغات المختلفة واللهجات المتباينة في الهند وباكستان! لذلك فأن اللغة الكوردية ولهجاتها المتعددة والمحدودة هي ليست بتعقيدات اللغات واللهجات في الهند وباكستان مطلقا. أما ان الأمر بحاجة ماسة الى الوحدة والأخوة والاخلاص والايثار، ثم بذل الجهود العلمية المخلصة من قبل القادة والمثقفين الكورد بهدف توحيد اللغة الكوردية من الناحية العلمية والفنية واللغوية والمصطلحاتية. وذلك دون التبخيس بحق أي لهجة من اللهجات الكوردية. وفي هذا الشأن فأن كاتب هذا البحث يرى بأن اللهجة الكرمانجية الجنوبية، أي اللهجة المعروفة ب[السورانية] هي اللهجة المناسبة لتكون لغة الكورد وكوردستان الموحدة على الصعيد الرسمي والعلمي. وذلك بعد تشذيبها واثرائها وتطعيمها وتعزيزها لغويا ولهجويا وفنيا بكل اللهجات الكوردية دونما استثناء. مع العلم ان كاتب هذا البحث ينتمي لهجويا الى اللهجة الكرمانجية الشمالية، أي اللهجة المعروفة ب[البهدينانية]!.

#### 2 - / خارطة كوردستان وحدودها وعلمها:

وحول اشكالية خارطة كوردستان يقول الباحث الدكتور خالد يونس: [أحد المشاكل الأساسية التي تحكم تمزق الأمة الكوردية سياسيا هي عدم اتفاق الأمة الكوردية على حدود كوردستان، فالجغرافيا هي العامل الحاسم في صنع التاريخ كما قال الجنرال ديفول. لكن الأمة الكوردية عاجزة حتى اليوم أن تتفق على حدود وطنها المحتل] (8).

وفي الأخير يتساءل الدكتور خالد فيقول: [ماذا يريد الشعب الكوردي؟ هل يعرف أرضه ومساحة وطنه؟] (9).

في الحقيقة، وللأسى العميق ان الأمة الكوردية – كما نرى – هي أمة مغلوبة على أمرها ومصيرها منذ مئات السنين. وذلك لفقدانها وضياعتها، أو تضييعها الكيان السياسي الخاص بها [أي الدولة الكوردية المستقلة]. وعلى هذا فأن أي شعب، أو أمة مقسمة مستعمرة محتلة، كالكورد لا تتمكن من تعيين وتشخيص وتثبيت كافة نقاط حدودها وأرض وطنها اذا لم تكن لديها قوة ذاتية جبارة وسياسة دولية تؤيدها!.

علاوة على ما ذكر فأن الجغرافيا والخارطة والحدود الكوردية منذ عهد الدولتين الباندين العثمانية [1299 – 1924] والصفوية [1501 – 1898]، والى يومنا هذا تتعرض لأبشع عمليات التتريك والأيرنة والتفريس والتعريب والتهجير والتطريد والتبخيس والتزوير والتزييف السكاني والجغرافي والقومي والوطني والتاريخي والآثاري.

لذا وأمام كل هذه الخروقات والممارسات الاستعمارية الصارخة تجاه حقوق الانسان الكوردي [أي الأمة الكوردية] فأن السياسة الدولية كانت وما زالت - للأسف البالغ - ضد توحيد الأمة الكوردستانية المقسمة، وضد تشكيل كيانها الوطني المستقل والخاص بها. بل ان السياسة الدولية لا تستنكر حتى ما ذكرناه من الاعتداءات التوسعية الاستعمارية اللانسانية على الكورد وكوردستان من قبل المحتلين المستعمرين وهم؛ تركيا، ايران، العراق وسوريا!.

اذن، وبهذه الحالة المعقدة جدا قد لا يتمكن أي قيادي كوردي أن يدعو الى تأسيس [دولة كوردية] مستقلة في شمال وشرق

وجنوب وغرب كردستان في آن واحد. وذلك لأن السياسة الدولية - كما قلنا - المتمثلة في الدول العظمى لا تقبل، بل انها بالمرصاد من تحقيق هذا الأمل والهدف الكوردي المنشود المقدس. وهذا هو الواقع المر والأمر والزمن الرديء والعصر العصب الذي نعيشه ونعايشه. وطبعاً فإن مثل هذه الأحوال السياسية والتاريخية والجغرافية، مع تشابكاتها وتعقيداتها غير خافية على باحث وخبير كالدكتور خالد يونس حيث له دراسات قيمة في هذا المضمار!.

وأما: [مشكلة الحدود هي الأخرى من المشاكل الكبيرة، والتي تكشف العقلية الكوردية البدائية في معالجة الأزمات التي تحكم القضية الكوردية فقد سيطر (البارتي) على حدود منطقة (بادينان) بينما اعتبر (اليكيتي) بأن حدوده تشمل منطقة (سوران)] (10). وما ذكره الدكتور خالد هو كلام سليم. إذ بات هذا التقسيم الحزبي، لمزيد من الأسف واقعا في جنوب كردستان. لكن الأمل موجود بأن تحاول قيادة الحزب الديمقراطي وقيادة الاتحاد الوطني الكوردستانيين بحل هذا الإشكالية الكبيرة، ومعالجة هذه الأزمة المستعصية بينهم [أزمة أوجدها الحزبان المذكوران بطبيعة الحال!]، والتي تضر وتسيء الى القضية الكوردية بالحكمة والديمقراطية والعقلانية والايثار، وبتغليب المصالح الأهم الأعم والمنافع الأعظم الأكبر وهي الأمة والوطن على الخلافات الشخصية الثائوية، أو المصالح الحزبية والفئوية الضيقة وغيرها!.

ذلك ان العاصفة اذا هبت فأنها تدك معاقل الكل وتعصف بهم جميعا الى مستقبل لا يحسد عليه، ولا قدر الله تعالى حيث نسأل منه اللطف للأمة وبها وبكل الشعوب المضطهدة في المعمورة. وحينذاك نندم ونتحسر على ما فرطنا، وعلى ماجنته أيدينا من الأخطاء والخطايا والسلبيات والمظالم؛ وهيئات هيئات حيث حينها لا ينفع الندم والتحسر أبدا!!]. والحدود الجغرافية القومية - الوطنية للأرض والوطن، أعني كردستان هي التي حددها العلامة والمؤرخ الكوردي الشهير (شرفخان البدليسي) قبل نحو أربعة قرون في كتابه التاريخي القيم والمعروف ب[شه ره فنامه]. إذ يقول الأمير شرف خان البدليسي عن جغرافية كردستان وحدودها: [ان حدود وطن الكورد وهو كردستان تبدأ من ضفاف بحر هرمرز المحاذية لبحر الهند، ثم تمتد بخط مستقيم حتى يمر بمناطق ملاطيا ومرعش. وان بلاد فارس وعراق العجم وأذربيجان وأرمستان تقع في شمالها، وان عراق العرب والموصل وديار بكر تقع في جنوبها] (11).

ولأجل العوامل التي أتينا على ذكرها في هذا الجزء من البحث فإن المساحة الجغرافية لكردستان قد تقلصت اليوم كثيرا، وانها ما زالت تتقلص وتنحسر مساحتها الجغرافية والسكانية. لكن بالرغم من كل ذلك لا يتمكن ولا يحق لأي كوردي مهما كان أن يتنازل عن شبر واحد، بل أقل من أرض كردستان الطاهرة، وفي أي جزء من أجزائها المحتلة المستعمرة، وتحت أي ظرف كان، ولأي عذر كان ! .

وحول العلم الكوردستاني يقول الدكتور خالد يونس: [بسبب التمزق في الفكر، والهدف، والسياسة، ظهرت خلافات استراتيجية تعد مهمة في السياسة الدولية، حيث لم يظهر علم كردستاني موحد. فلا زال هناك كثير من الكورد لا يفهم من أين جاء العلم الكوردي الأكثر شهرة من الأعلام الأخرى، وهو العلم الذي حمل اللون الأحمر فوق، والأبيض في الوسط، والأخضر تحت. وتتوسط قرص الشمس باللون الأصفر في وسط اللون الأبيض] (12).

بالحقيقة ان العلم هو الرمز التمييزي الوطني لشعب ودولة ما. وهكذا فإنه يرمز الى السيادة القانونية الرسمية المستقلة للدول المعترف بها دوليا بحسب قرارات الأمم المتحدة ولوائحها وموثيقها في هذا العصر. لكن في قبول، أو رفض شعب من قبل منظمة الأمم المتحدة كحالة سيادية مستقلة هناك الكثير من التحيز والجور والتمييز غير العادل، وغير القانوني في تعاملها، بل انها تناقض نفسها بنفسها بشأن قراراتها وموثيقها حول حق الشعوب والأمم في العالم بحق تقرير المصير في الاستقلال والسيادة على أوطانها والتحرر من الاحتلال والتبعية الأجنبية!.

وقد جاء تعريف العلم في القاموس السياسي بالشكل التالي: [علم وطني - العلم رقعة من نسيج ذات لون معين، أو عدة ألوان. وقد تحمل أشكالا ورموزا وتمثل الشخصية الاعتبارية للدول لتمييزها عن غيرها من الدول في المحيط العالمي. ينظم استخدام القانون والعرف الدوليين والقوانين المحلية للدولة صاحبة العلم] (13). وان العلم الكوردي الحالي هو العلم الرسمي المتفق عليه - تقريبا - على المستوى الشعبي الكوردستاني في جميع أجزاء كردستان المحتلة، ما عدا بعض الأحزاب الكوردية، حيث انهم شذوا عن الاجماع والسواد الأعظم الكوردي!.

لذلك أصبح العلم الوطني الكوردستاني المشهور الآن، وبتحديداته اللونية والرمزية، مثلما جاء في حديث الدكتور خالد يونس عرفا ورمزا وشعارا وطنيا وسياسيا وسياديا للأمة الكوردستانية. والعرف ما لم يتناقض مع الشرع والعقل فهو مقبول. إذ المعروف ان العرف هو أحد مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية. والراجع ان العلم الوطني الكوردي الحالي مصدره، في بعض حالاته من العلم الوطني للدولة الميمنية الكوردية [612 ق.م - 550 ق.م] مع اجراء تغييرات عليه، لأن علم الدولة الميمنية البائدة كان يحمل العديد من الرموز مثل الأسد والتاج وقرص الشمس وغيرها.

## تحذير للمعارضة السورية داخل سوريا



محمد مأمون الحمصي (\*)

أيها الإخوة والأصدقاء

في زمن أصبحت الإنسانية شعاراً ووسيلة ابتزاز ومتاجرة على حساب الشعوب وعذباتها ودياراتها ومعاهداتها الدولية حول الإنسان وحقوقه هي عبارة عن أوراق تستخدم حسب الحاجة والطلب ابتزازاً وضغوطاً تضليلياً وخداعاً فأصبحت جريمة

بحق الإنسانية حرمت الشعوب من حقها في الحياة وقتلت رواد الكلمة والرأي وشقت طريق الكراهية والتعصب فكانت نتيجته التعبير بالعنف والإرهاب.

## القمع في ساحات بيروت



### السادة الكرام

نتوجه بالشكر للأشقاء اللبنانيين على ما لمسنا من الكثير منهم مواقف إنسانية نبيلة ونسجل ألمنا وحسرتنا على المعاملة الغير إنسانية والسيئة التي يتعرض لها المعارضون السوريون وعائلاتهم بصمت إعلامي مريب بسبب التقارب الحاصل بين الدولة اللبنانية والنظام السوري خارقة الدستور اللبناني قاتلة أخر دوحة من دوحات الديمقراطية في الوطن العربي والمنطقة. فمئذ شهر آذار بدأت حالة القمع والضغط بأشكال أمنية وبطرق مختلفة تتشابه مع معاناتنا من حالات الطوارئ والأحكام العرفية قبل هجرتنا القسرية من وطننا العزيز، وسأوضح ما أتعرض له موثقاً منعاً للتضليل وتزوير الحقائق:

في ذكرى مجزرة القامشلي أراد بعض الإخوة نشطاء حريات وحقوق إنسان سوريون عرب وأكراد بمشاركة أطفالهم إضاءة الشموع أمام مفوضية الإتحاد الاوربي في هذه الذكرى احتراماً للشهداء والمطالبة بالعدالة لكن قوات الأمن اللبناني منعت وقمعت بشكل همجي الأطفال من إشعال الشموع أو التحدث إلى الإعلام فكانت نقطة سوداء بحق الديمقراطية في لبنان. ثم بدأت مرحلة جديدة من المطاردات بحق الإخوة الأكراد في الغرف التي يسكنونها مداممة ورعباً وتخويفاً.

وفي تاريخ 2010/5/17 ذهبت الى الأمن العام لتمديد إقامتي لمدة ستة أشهر حسب القانون اللبناني علماً أنني لم أرتكب أي مخالفة قانونية أثناء تواجدي في لبنان وتم تسليم الجواز إلى الأمن العام وإعطائي ورقة مراجعة بعد أسبوع كما جرت العادة وبعد أسبوع راجعت فكان الجواب إن معاملي متوقفة ويجب أن أنتظر التعليمات على الهاتف وتكررت هذه القصة لأربع مرات وكان آخرها معيب جداً فبعد خروجي من الأمن العام تمت القرصنة بحقي لمدة اثني عشر ساعة من قبل أربعة أشخاص يجيدون المصارعة وقتلت التهذيب سأحاول إقامة دعوى قضائية بحقهم ومن يقف ورائهم.

إذا وجدت من يتولها علماً أنني خلال شهرين اتصلت بمنظمة لبنانية مختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان اسمها (رواد) طالباً منها العون والاستشارة في موضوع قانونية احتجاج جواز سفري ولكن من المؤسف أنها لم تلبى النداء لأسباب أجهلها.

أما بالنسبة لموضوع الحصول على اللجوء فإنني أؤكد أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على مناهضة التعذيب والمعاملة الآ إنسانية والمهينة لكن من المؤسف أن مفوضية بيروت للاجئين هي أول الخارقين لتلك المواثيق بمعاملتها اللإنسانية والمهينة بحق طالبي اللجوء، فكان خيارهم بأن يكون لجوئي الى أقصى القطب الشمالي بشكل سريع حفاظاً على حياتي وطفلي وزوجتي وبعد رفضي لهذا الخيار أصبحت مراجعتي على الرصيف خارج المفوضية وحياتنا لا تعني لهم بشيء متجاهلين الضغوط والظروف التي أمر بها وهذا بعض من مأساة و معانات الكثير من الهاربين من شبخ الموت والعذاب.

وفي الختام أوجه تحذيراً للإخوة في المعارضة السورية بعدم المجيء الى لبنان لأنهم سيتعرضون لأسوء معاملة وسيعيشون بحالة رعب وخوف وقلق مستمر وسيكونون مجهولين المصير.

بيروت 2010/6/24

(\* نائب سوري وسجين الرأي والضمير سابقاً)

## تعقيب على البلاغ الختامي للمؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني



رياض جاسم محمد فيلي \*

بعد إنتهاء المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني المُنعقد ما بين (1-15) من شهر حزيران الحالي يتضح من مقراراته وبيانه الختامي وما كان يعول عليه من المتغيرات الجذرية والمهمة والمفصلية والحساسة ... بأن جدول أعمال المؤتمر قد جاء خالياً من موضوع جرائم إبادة وتهجير الكرد الفيليين؟! وبالتالي فأن المؤتمر لم يتطرق إلى معالجة حقوق الفيليين المغتصبة ورد الإعتبار اللائق والمُشترَف إليهم ورفع كاهل المظلومية المُتراكمة عنهم ومشاركتهم الحقيقية والفعالة في العملية السياسية بعيداً عن الإقصاء والتهميش المُتعمدين، والظاهر على ما يبدو... إن موضوع الفيليين ليس متروكاً بسبب الإهمال فقط بل امتد ليشمل عدم مناقشة أية موضوعات ذات صلة بالمكونات الإثنية الأخرى، ومنها { الإيزيدية، والشبك، والكاكائية، والتركمانية، والمسيحية بمختلف قومياتها وطوائفها}، حيث لا يوجد من ضمن وسائل الصحافة والإعلام التي غطت فعاليات ونشاطات المؤتمر طيلة أيام إنعقاده ما يسלט الأضواء على مثل هذه القضايا لامن قريب أو من بعيد، وعلى الفرض بأنه حصل وتمت مناقشتها على هامش المؤتمر ... فمن باب المداولات الجانبية غير المؤثرة أو الحاسمة لإستصدار قرارات مهمة بشأنها، لتصبح منهاجاً مُتبعاً ومُعتمداً من قبل قيادات الإتحاد الوطني الكردستاني سواء على الأصعدة السياسية والشعبية والحزبية والحكومية في {إقليم كردستان، والعراق الإتحادي}، وبالتالي أصبحت القضية الفيلية بكارثتها الإنسانية مركونة على الرف، ومن المستحيل تداولها في المؤتمر لإيجاد الحلول المناسبة لها، ولم تلق الإهتمام الكافي كما حصل في تطبيق المادة (140) من الدستور التي خصّها بالذكر البلاغ الختامي للمؤتمر، مع أن تطبيع الأوضاع يشمل الكرد الفيليين أيضاً ومن منطلق بأن تنفيذ العدالة لا يمكن أن تتجزأ، ولكنهم غيبوا بسبب تجزئة هذه المادة الدستورية المهمة إلى ملفات عديدة ولم تكن من ضمنها، وأفرغت من محتواها الحقوقي نتيجة إخضاعها للتفسيرات السياسية المُعقدة والبعيدة عن الإعتبارات القانونية والإنسانية، مثلما هي غير مدرجة أصلاً على جدول أعمال القضايا العالقة بين الإقليم والمركز أو مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية ومنهاجها الوزاري؟! ... فإلى متى هذا التجاهل والصمت تجاه قضية وطنية عادلة مثل قضية الكرد الفيليين، **وعلى أمل أن تكون هذه المعاناة مدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر الثالث عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني المزمع عقده في شهر تشرين الثاني**، وأن لا يتوقف الأمر على إصدار بيانات الشجب والإستنكار وإطلاق الوعود غير المحققة فقط ... فالكرد الفيليين بحاجة إلى الأفعال لا الأقوال.

الملاحظات: -1. التصريح منشور الموقع الإلكتروني لوكالة كردستان للأنباء وعلى الرابط الآتي :-

<http://www.aknews.com/ar/aknews/8/157238>

2. البلاغ الختامي للمؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني منشور على الموقع الإلكتروني للإعلام المركزي للإتحاد وعلى الرابط الآتي : <http://www.pukmedia.com/2009-10-23-12-00-41/5700-2010-06-16-20-25-02>

\* باحث مُتخصص بشؤون الكرد الفيليين / النقال / 7702754010 (00964)

[riyadh faylee@gmail.com](mailto:riyadh faylee@gmail.com) [riyadhjasim@yahoo.com](mailto:riyadhjasim@yahoo.com)

**حكم جائر بحق رئيس منظمة سواسية**

**المحامي مهند الحسني**

**أحمد سليمان**

أدانت الأمانة الدولية لمنظمة ائتلاف السلم والحرية الحكم الجائر بحق داعية حقوق الإنسان الزميل والمحامي مهند الحسني رئيس المنظمة السورية لحقوق الانسان (سواسية) اليوم في العاصمة السورية دمشق.

المحكمة استندت بحكمها على قانون عسكري سياسي تطبقه السلطات السورية كعقاب عنيف بحق منتقديها وكل من يمارس حرية الرأي والتعبير مع إننا نراقب بدقة ولم تُسجل حتى اليوم مخالفة لأي ناشط الدستور السوري إلا انه تمت تجاوزات من قبل النظام.

هذا وترى الأمانة الدولية: انه على الرغم من الحكم السلبي الصادر بحق المحامي مهند الحسني، وعدم شرعيته .. إلا انه هام بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان، بل تجربة يجب النظر فيها ومتابعة كل ماتفرع عنها وتفاعلاتها التي اججها ماسمي بـ إتحاد المحامين في سوريا، كونه لعب دور وضع كأي منظمة تقودها رؤوس مخابراتية، واضح إن القضايا المسلكية التي اعلن عنها ذلك "الإتحاد-المشبوهِ" تحتاج لملاحقة قانونية من قبل الأعضاء الشرفاء ومن قبل كافة المنظمات والنقابات الدولية التي ينسب اليها ذلك الإتحاد.

يذكر إلى ان فرع نقابة المحامين بدمشق كان قد اصدر في 2009/11/10 قراره بالدعوى المسلكية المرفوعة امامه من قبل نقيب المحامين السابق وليد التث بتاريخ 4/8/ 2009 ضد المحامي مهند الحسني بتهمة ترأسه لمنظمة حقوقية غير مرخصة ودون اخذ إذن النقابة مسبقا، قضي بإزالة عقوبة الشطب النهائي للمحامي الحسني من جدول المحامين في فرع النقابة.

القرار الذي اثار حفيظة منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية من بينها منظمة انتلاف السلم والحرية والتي طالبت بتجميد عضوية نقابة المحامين في سورية بكافة اتحادات المحامين العربية كرد طبيعي على سلوك نقابة المحامين في دمشق التي أثبتت تبعيتها السياسية لمرجعية غير نقابية إنما امنية سافرة يشوبها أكثر من عار. كأن القضاء قال للعالم بأن الشعب السوري اعطى صلاحية مطلقة له من أجل داعية حقوق الإنسان مهند الحسني، نعم حين يتم اقتران الحكم بإسم الشعب السوري قررت المحكمة بحكم ما، وللشعب السوري رأي يطلقه عنه مجازا تشطاء شرفاء يقولون بصوت واضح وصريح.. هنا رسالة نوردها إليكم بتصرف بسيط "حكمكم زائف ملفق غير نزيه أنتم تمثلون سوق الحميدية بأرخص الأسعار"، ثلاث سنوات حكم غير قانوني جانر، ذلك يمثل ابشع استفزاز لمشاعر العالم إزاء قضية تعتبر بالأساس عقاب لمحام لأنه ترفع عن نشطاء حقوق الإنسان ، قضية مفتوحة للرأي العام المحلي والدولي.

هذا وكان المحامي مهند الحسني اعتقل في 2009/7/28 بعد استدعائه المتكرر للتحقيق من قبل جهاز امن الدولة الذي أحاله في 2009/7/30 إلى النيابة العامة التي أحالته بدورها إلى قاضي التحقيق الأول بدمشق الذي استجوبه في 10/8/2009 بالتهمة الموجهة إليه وهي النيل من هيبة الدولة وإضعاف الشعور القومي – نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة) وفي 2010/2/8 رفضت محكمة النقض الطعن المقدم من هيئة الدفاع عن الحسني وأحالته إلى محكمة الجنايات بدمشق، والمحامي مهند الحسني من مواليد دمشق عام 1966 وعضو مسجل لدى فرع نقابة المحامين في العاصمة السورية من 20 عاماً.

قال القضاء السوري كلمته المتوقعة والموجهة من عُرف سياسية وأمنية اذ انه بعد الآن كأن يقولون للعالم على أي محام قبل الترافع عن اي قضية من هذا النوع يترتب عليه كتابة إستقالته أو الموافقة على طرده مسبقا.

## العراقيون اباة الضيم، ولن يسكتوا طويلا على الظلم

نزار حيدر



دعا نزار حيدر، مدير مركز الاعلام العراقي في واشنطن، زعماء الكتل السياسية الى ان يكون الانسان (المواطن) محور حركتهم السياسية ومشروعهم الحكومي، بدلا عن المحاور الذاتية، الانانية، والصراع على السلطة وتحقيق الاهداف الحزبية الضيقة. واذ نزار حيدر، الذي كان يتحدث في الحفل التابيني الذي اقامته ليلة امس الجالية العراقية في العاصمة الاميركية واشنطن، في مركز الامام علي (ع): لقد كان الانسان هو محور حركة الشهيد السيد محمد باقر الحكيم، ولذلك كان مشروعه الجهادي ضد الاستبداد والديكتاتورية، مشروعا وطنيا لم يميز فيه بين العراقيين لا على اساس ديني ولا على اساس مذهبي او اثني او مناطقي او اي اساس آخر. ولقد سعى الشهيد الذي عاصر ثلاث مراحل من تاريخ جهاد وتضحيات الشعب العراقي والتي يمكن ان نقسمها، بفترة ما قبل الديكتاتورية وفترة الديكتاتورية والثالثة هي فترة ما بعد الديكتاتورية، مرحلة التغيير وسقوط الصنم، سعى خلال كل هذه الفترات الى ان يكون حاضرا في الساحة من اجل نصرة قضايا العراقيين من دون تمييز، فلقد اصّر على ان يكون حاضرا، حيا او ميتا، فجاءت شهادته لتسجل له حضورا دائما ومستمر في قلوب ومشاعر وحياة العراقيين شاهداها ولمسناها في هذا العام، كما في الاعوام السابقة، في مجالس التابين التي شهدتها العراق والعالم. كما انه سعى الى تثبيت اركان مشروعه الجهادي الذي يتمحور حول الانسان، المواطن، من خلال اهتمامه بأمساسة العمل، ان على الصعيد الاجتماعي او السياسي او الحقوقي او المعلوماتي، فشيء (مؤسسة الشهيد الصدر) للاهتمام بالقضايا الاجتماعية للعراقيين، خاصة ضعاف الحال اقتصاديا وماديا، واسس (المركز الوثائقي لحقوق الانسان) الذي وثق جرائم النظام البائد وضحاياه، ومنها جريمته في الاهوار، واسس (بنك المعلومات) الذي اشرف عليه الدكتور عادل عبد المهدي وحجة الاسلام المجاهد السيد محمد الحيدري، والذي يعد اليوم احد ابرز المراجع في المعلومة والتوثيق لكل الدارسين والمهتمين بقضايا العراق، كما انه شيد عددا من المؤسسات التي اهتمت بالجانب الحقوقي للقضية العراقية في عهد النظام البائد، اذ نجحت هذه المؤسسات، والتي تقف على راسها تلك التي كان يديرها الشهيد السيد علي العضاض في جنيف، في ايصال مظلومية العراقيين الى الراي العام العالمي من خلال الحضور الفعال في المحافل الدولية الحقوقية، وعلى راسها هيئة الامم المتحدة. ولو امهل القدر الشهيد الحكيم لبقى مدة زمنية اطول بعد التغيير، لاخذ على السياسيين اليوم غياب الانسان، المواطن، في مشروعهم السياسي، فان ما يؤسف له حقا هو ان هؤلاء انشغلوا بامتيازاتهم ومصالحهم الذاتية واهدافهم الحزبية الضيقة

فاضاعوا مصالح المواطنين الذين يعانون اليوم الاميرين بسبب غياب الكثير من القضايا التي تدخل في صلب كرامة الانسان، فماذا يعني ان يعاني العراقيون من غياب الطاقة الكهربائية في شدة حر الصيف التي وصلت في بعض محافظات العراق الى (52) درجة مئوية كما هو الحال في البصرة مثلا؟ واين ثمار الـ (15) مليار دولار التي صرفتها وزارة الكهرباء خلال السنوات القليلة الماضية على مشاريع الطاقة التي وعدت بها العراقيين؟ واتساءل، لو قطعت (الحكومة) الطاقة الكهربائية على منزل السيد الوزير، وبقية المسؤولين، ليشعر بحرارة الصيف، هذا اذا كانت عائلة سيادته تعيش في العراق، هل كان سيتعامل بدم بارد مع معاناة العراقيين الذين يعيشون في وسط لهيب الحر القانض كما يفعل اليوم؟.

وأقول بصراحة، فان شعبا بلا كهرباء، هو شعب بلا كرامة، لان الكهرباء اليوم هي عماد الحياة، فعندما تغيب الكهرباء عن بلد ما تغيب معها الزراعة والصناعة والتعليم والاخلاق والتفوق والابداع وكل شيء، وتتوقف الحياة، ولذلك فانا اجزم بان الحكومة العراقية اليوم تتعمد سحق كرامة المواطن العراقي بتماهلها في حل مشكلة الكهرباء. تصوروا ان الامتحانات الوزارية للمرحلة النهائية للسادس الاعدادي، البكالوريا، ستبدا في الثالث من شهر تموز القادم، اي في لب الحر القانض مع انقطاع التيار الكهربائي، فاي جهل وتخلف هذا الذي يدفع بوزارة التربية وغيرها من الوزارات المعنية لاجراء الامتحانات بمثل هذا التوقيت؟ ثم ينتظرون من الطالب العراقي ان يتفوق وينجح ويبدع؟ اي منطق هذا الذي يديرون فيه البلد؟ واي منطق هذا الذي يردون فيه بعض الوفاء للمواطن العراقي الذي ضحى بكل غال ونفيس من اجل ان يصل هؤلاء وامثالهم الى السلطة؟.

تصوروا، ان مدير التربية (الشهم) في احدى المحافظات اصدر قرارا يقضي بجمع الكراسي الفارغة من قاعات الامتحانات حتى لا تجلس عليها المراقبات، وبينهن حوامل لا يطقن الوقوف ساعات طويلة يراقبن الطالبات، خاصة وان بعض القاعات الامتحانية تم تنظيمها في الساحات العامة للمدارس، تحت اشعة الشمس الحارقة، مع غياب تام لنسمة الهواء، بسبب انقطاع التيار الكهربائي، اي ان على المراقبة ان تقضي الوقت وقوفا تحت اشعة الشمس الحارقة والكهرباء مقطوعة، فاي تعامل انساني هذا؟ واي مرحلة هذه التي يبيعها السيد المدير العام على الجنس اللطيف والضعيف؟ واتساءل، لو كانت زوجته او ابنته او اخته او حتى زوجة ابنه او صديقه هي المراقبة في مثل هذه القاعات، فهل كان سيصدر مثل هذا القرار القرقوشي؟ ام انه كان سيبعث لها مولدة الكهرباء مع عرش مرصع من مكتبه الخاص؟.

ايها المسؤولون، اتقوا الله في العراقيين، والا... فان اجل الله آت، وهو الذي يمهل ولا يهمل، وما مصير الطاغية الذليل صدام حسين ببعيد عنكم، وان {يوم المظلوم على الظالم، اشد من يوم الظالم على المظلوم} فاعتبروا يا اولي الابواب. انني احذر السياسيين، وبشدة، من مغية التمادي مع هذا المنطق الاعوج، منطق النزاع السياسي الذي اضاع كرامة المواطن، او كاد، في ظل غياب مؤسسات الدولة كنتيجة للانتخابات التشريعية الاخيرة، وفي ظل غياب الامن الذي عاد يهدد حياة المواطن، وفي ظل غياب الخدمات الاجتماعية والحياتية وغياب البطاقة التموينية، وتنامي ظاهرة الفقر والمحرومية، فان ما شهدته محافظة البصرة الفيحاء يوم امس قد يكون الشرارة التي ستشعل فتيل ثورة شعبية عارمة تسقط عروش السياسيين بعد ان اتضح للعراقيين بانهم ليسوا اهلا لتحمل المسؤولية وانهم ليسوا اهلا للثقة.

ان منطقهم اعوج ودليلهم افلج وردهم اهو، فاذا سكت المواطن على حقه المضيع، وصفوه بالطيب الصالح الذي يسير الى جانب الحائط ويقول، يا رب السترة، الحال الذي يتمنونه من المواطن دانما، حتى لا يسبب لهم صداعا، واذا احتج او اعترض او تظاهر مطالباً بحقه الطبيعي في الحياة الحرة الكريمة، اتهموه بالخروج عن القانون وان قوى اقليمية ودولية، وربما سكان من الكواكب الاخرى، تحركه ضد الحكومة، ثم يزيدون الامر تعقيدا عندما يصوبون رصاصهم الحي الى صدور الاطفال المتظاهرين المحتجين من الذين راعهم ان يرون الشيخ الكبير يموت من الحر والطفل الصغير يختنق من الحر، فما لكم كيف تحكمون؟.

يا زعماء الكتل السياسية، ويا زعماء الكتل النيابية، اين غيرتكم الوطنية؟ واين غيرتكم الانسانية؟ واين شعاراتكم؟ واين لافتاتكم الانتخابية؟ واين وعودكم؟ اليس فيكم رجل رشيد ينقذ البلاد من ورطتها قبل ان تعم النظاهرات كل العراق فتقلب الطاولة عليكم جميعا، وعندها {ولات حين مندم}؟.

لقد حذرت من الطوفان قبل ثلاث سنوات، واخشى ان يكون الوقت قد حان حينه اليوم. واقولها واكررها بصراحة، فان العراقيين اباء الضيم، لن يسكتوا طويلا على هذا الظلم الواقع عليهم، فيما ينعم (الزعماء) و (القادة) بالنعيم والرفاهية في قصور الطاغوت امام مكيفات الهواء البارد التي لم ينقطع عنها الكهرباء لحظة واحدة.

لن يسكت العراقيون على حقوقهم، ولن يصنعوا طاغوتا بعد اليوم، ولن يكونوا شياطين خرساء بسكوتهم عن الحق. تذكروا الفقراء والمساكين والمحرومين الذين يتضورون الما من حر الصيف، فلتعيشوا بعض معاناتهم لتبحثوا لهم عن الحلول المناسبة والعاجلة، فردود الفعل المتسارعة من جانب الحكومة لا تنفع كثيرا، وان تطيبب الخواطر بقرارات متعجلة لا تغني المواطن ولا تسمنه من جوع، وان الشعارات واللافتات البراقة لا تحل مشكلة الكهرباء، التي بحاجة الى قرارات عملية تبدا اولاً من رفع السيد رئيس الوزراء يده عن الوزراء الفاشلين واستبدالهم بأخرين يمكنهم ان ينجحوا في حل المشكلة، فالى متى يظل (القادة) يدافعون عن الفاشلين؟ والى متى يتسترون على اللصوص؟ والى متى يحمون المختلسين؟ والى متى المخادعة والتضليل الذي لم يعد ينطلي على احد؟. 20 حزيران 2010

## من هو كاتب تلك البرقية المرسلة باسم الرئيس مسعود بارزاني إلى د. بشار في الذكرى 53 من ميلاد البارتي

دلوفان محمود

لقد استرعى انتباهي مقالة الأستاذ موسى موسى المنشورة في موقع ( ولائي مه ) تحت عنوان " لا زالت برقية الرئيس البارزاني الى البارتي عصية الفهم علي" مما دعاني إلى البحث عن تلك البرقية. حيث قرأتها أكثر من مرة. والتي خلقت عندي شكوكاً بأن تلك البرقية قد كتبت بالفعل من قبل شخص خارج مكتب السيد الرئيس مسعود بارزاني وبالتأكيد فإنه لم يطلع على نصها.

حيث كان الرئيس مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان خارج الإقليم في حينها. فقد كان قد غادر الإقليم متوجهاً مع وفد كبير إلى تركيا يوم الأربعاء المصادف لـ 2.6.2010 تلبية لدعوة رسمية كان قد تلقاها سيادته من الحكومة التركية، والذي غادر تركيا بعد انتهاء زيارته إلى ألمانيا ليستقبل في مطار برلين عصر يوم الاثنين الموافق لتاريخ 2010/06/07م من قبل مسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية والسفير العراقي لديها. ليغادرها متوجهاً إلى باريس تلبية لدعوة رسمية أخرى كانت قد وجهت لسيادته من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ليستقبل من قبله ومن قبل وزير خارجيته كوشنير استقبال رؤساء الدول كما كانت صحيفة الشرق الأوسط قد وصفت زيارته تلك، والتي تمت في بتاريخ 15.06.2010، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار جدول أعمال سيادته لتلك الزيارات المهمة والتاريخية والملينة بأعمال بروتوكولية مهمة للغاية، وعلاقاته المشوبة بفتور ملحوظ بـ د. عبد الحكيم بشار بعد جملة من الهزات التي يكون قد ألحقها بالبارتي والتي لا تغيب عن سيادته. فلا بد أن نصل إلى قناعة تامة بأن تلك البرقية لم تكن قد كتبت من قبل أعضاء مكتب سيادته لتلك الأسباب، ناهيك بأن تلك البرقية لم تحمل حتى الصفة الرسمية لسيادته وافتقرت إلى أسلوب بروتوكولي يليق بسيادته كرئيس لإقليم كردستان. كما يكون قد أشار إلى ذلك الأستاذ موسى موسى في مقالته التي تم الإشارة إليها آنفاً. تلك البرقية التي تصف د.حكيم بالأخ العزيز. - والتي لم تخل من الإشارة إلى إنجازات غير محققة أصلاً في كردستان سوريا، وقد حملت تاريخ 14.06.2010. أي قبل يوم واحد من لقاء السيد الرئيس مسعود والوفد الكبير المرافق له ورئيس مكتبه السيد الدكتور فؤاد حسين بالرئيس الفرنسي ووزير خارجيته، وهو ما يتطلب تحضيرات كبيرة.. فمن يكون قد أخص د. بشار بتلك البرقية باسم سيادته وبذلك الصياغة الغير رتيبة يا ترى.. ما على د. بشار إلا أن يجاوب حزبه ومن يهتم بأمور البارتي..

دلوفان محمود / dilovan.m@web.de

### الدور التركي في الشرق الأوسط (2-3)

#### من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داوود أوغلو



جان كورد، الإثنين، 21 حزيران، 2010

على الرغم من الزحف الذي قام به تيمورلنك من ناحية الشرق على الامبراطورية العثمانية، حيث عطل الكثير من شؤونها وأضر بها ضرراً بليغاً، وألحق الهزيمة بالسلطان بيازيد "الصاعقة" بالقرب من أنقره في عام 1402 م، وعلى الرغم من التحركات الكبيرة للشاه اسماعيل الصفوي من ناحية إيران غرباً بهدف نشر المذهب الشيعي بالقوة في كردستان والأناضول الذي أصبح جزءاً مما سمي بعد قرون بـ "تركيا"، فإن العثمانيين أظهروا قدرة فائقة على صد الهجمات التي قامت بها الامارات والممالك المسيحية في أوروبا على امبراطوريتهم من ناحية الغرب، على انفراد أو مجتمعة. وحيث أن الحروب الناشئة بين العثمانيين والصليبيين في شرق أوروبا اتسمت بالرعب والدمار، فقد ظل اسم "الترك" حتى يومنا هذا في أذهان الأوروبيين الذين يقرؤون تاريخهم بشغف مثيراً للفرع، وكان الأتراك على وشك احتلال بلدانهم قريباً وراغهم على الإسلام وحز رقابهم وسبي نساتهم، ونرى هذا الخوف المرتسم في عقولهم واضحاً في رد فعل الزعماء العنصريين للأحزاب الوطنية المتشددة حيال الإسلام، حتى في صورة مأذنة أو حجاب امرأة مسلمة، وبخاصة بعد صعود نجم السياسي العنصري (غيرت فيلدر) في هولندا مؤخراً وحيازته على عدد كبير من أصوات الناخبين في بلاده، هذا الذي لم يكن نجاحه بسبب برنامج اقتصادي كبير أو تحقيقه نجاحات سابقة، وإنما فقط بتحريكه المشاعر العنصرية الرخيصة واثابة الناس من اكتساح الإسلام لأوروبا وقضائه على "الحضارة الغربية"، وهجومه القاذع على "أردوغان" رئيس الوزراء التركي الذي أظهره وكأنه "ارهابي خطير"...

ومما زاد في هيبة العثمانيين الذين كان الأتراك يشكلون سنام جملهم في السياسة والحرب، هو انتصارهم بدعم واسع وكبير من زعماء العشائر الكوردية السنية في 23 آب (أغسطس) 1514م في موقعة جالديران الشهيرة على الشاه اسماعيل الصفوي الذي هرب من ساحة المعركة تاركاً وراءه تاجه وزوجته، فسيطر الرعب على نفوس جنوده، وتمكن العثمانيون بقيادة السلطان سليم من الدخول إلى العاصمة تبريز بسرعة، ثم انتصارهم بعد ثلاث سنوات أخرى على كبير المماليك، قانصو الغوري، بالقرب من مدينة حلب في مرج دابق، وقتلهم له. وبذلك تم فتح الطريق أمام العثمانيين جنوباً للتوغّل حتى إلى مصر، بعد تحقيقهم انتصاراً آخر في معركة الريدانية في منطقة غزة الفلسطينية.

إلا أن توالي الثورات في الامبراطورية العثمانية، والترف الفاحش الذي كانت عليه قصور السلاطين ولوردات حروبهم وأمرء الممالك والأمصار التي تحت سيطرتهم، مقابل كوارث الجوع في الامبراطورية، ومنها ثورات وتمردات (الشيخ بدر الدين بن اسرائيل السيماوني في عهد السلطان محمد الأول)، (جان بردي الغزالي الكرواتي في عهد السلطان سليمان القانوني) و(عزيز المصري الشركسي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني) وغيرها من ثورات الكورد الذين انتفضوا ضد الظلم العثماني باستمرار، إضافة إلى تراكم ديون الحروب وانتشار الفساد والفوضى في أنحاء الامبراطورية الشاسعة الواسعة، قد فتح الباب لاختراقات أجنبية متتالية، انتهت بسيطرة العناصر الغربية على دفة الحكم في ظل السيطرة الشكلية للسلطان، حتى دخلت الامبراطورية في مرحلة "الرجل المريض" في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وانتشرت الأفكار العلمانية من خلال الجمعيات والنوادي والجراند التي كان يسيطر عليها الغرباء، وبخاصة (يهود الدونمة) الذين وجدوا لدى العثمانيين مأوى لهم بعد هجرتهم من اسبانيا، حيث تعرّضوا هناك قبل ذلك بزمان طويل إلى مختلف أنواع الاضطهاد، وكذلك اليهود الذين جاؤوا لأغراض التجارة إلى القسطنطينية من الدول الأوروبية المختلفة، وتمتّعوا بحقوقهم في تسيير أعمالهم التجارية التي يشتهرون بها، وبخاصة في مجال الذهب وسوق المال. كما أدى انتشار الطرق الصوفية المتخلفة في أنحاء الامبراطورية إلى مزيد من المشاكل والانهيارات وإلى خلق عوامل الكسل والانتكاس والتسكّع ومحاربة أي فكرة أو عمل يدعو للتطور والتقدم بين الشعوب المحكومة من قبل العثمانيين، وذلك على الرغم من أن العثمانيين استخدموا في الدعوة لحروبهم الطرق الصوفية بقوة وبشكل ملحوظ، عبر تاريخهم.

توغّل اليهود في الشريحة السياسية الحاكمة وفي الوسط الاقتصادي الثري في اسطنبول، من خلال قدراتهم في مجال العلاقات المالية الفانقة التطور وامتلاكهم الذهب وكذلك عن طريق تطعيم الأوساط الثقافية بالأفكار التحررية والعلمانية التي ظهرت في أوروبا بعد الثورة الفرنسية وما قبلها، وبخاصة بعد أن دخل العديد من الطلاب العثمانيين في الجامعات الأوروبية وعادوا إلى الأستانة، وقد لمع نجم بعض رموزهم الكبيرة، منذ ولادة اليهودي الاسباني الأصل (ساباتاي بن مردخاي زيفي) في عام 1612م في أزمير، وزعم بعد بلوغه سن الثانية والعشرين بأنه "المسيح المنتظر!"، الذي كان بعض زعماء اليهود يتوقعون ظهوره في عام 1648م، وأنه سيقود اليهود إلى فلسطين، ليحكموا من هناك العالم. ويبدو أنهم أخطأوا في حساب كلمات وألفاظ توراتية، بفارق 3 قرون، حيث تم منحهم وعد بلفور لاقامة دولة لهم في فلسطين في عام 1948م أولاً. فقام ساباتي بزيارات لفلسطين ومصر وتجوّل في بعض أنحاء الامبراطورية العثمانية، داعياً اليهود إلى الايمان به "نبياً مخلصاً"، إلا أن منافساً له يدعى "كوهين" شكى أمره إلى السلطان العثماني الذي أمر بالقبض على ساباتاي، ولما شعر هذا "المسيح المنتظر!" بقرب نهايته اعتنق الإسلام، فحوّله السلطان إلى بواب ذي راتب مناسب، فأصبح يدعى ب"محمد البواب". ومن ذلك ظهر اسم "الدونمة" حيث يعني "عودة" اليهودي إلى دين الفطرة الإسلامية، وفتح الباب بذلك أمام أسلمة اليهود شكلاً واحتفاظهم بعقائدهم سراً، واستطاعوا تأسيس منديات لهم، في ظاهرها متوافقة مع النظام الديني العام في الدولة وفي باطنها حركات يهودية متشددة، مثل البعاقبة والقابانجية والقرقاشية... بل إنهم برعوا في تزويج اليهوديات من العثمانيين، ولم تأت الحرب العالمية الأولى، إلا ولهم شأن كبير في مختلف مناحي الحياة الثقافية والاقتصادية ومؤثرين بوضوح في السياسة التركية...

دعا المتفقون اليهود إلى رفع حجاب المرأة المسلمة وإلى الاختلاط بين الفتيان والفتيات، وإلى الحكم العلماني بدلاً عن الشريعة الإسلامية، وجرى كل ذلك بأساليب متلونة وبحركات متناغمة مع أفكار الحرية والعدل والمساواة التي انتشرت آنذاك في أوروبا... وهم بلا شك أول من دعا إلى احداث مسابقات ملكات الجمال في تركيا...

أسست العائلات اليهودية الثرية أولى الصحف والجراند التركية، ومنها عائلة القبانجي والإيبكجي وكبار، واشتهر منهم صحافيون بارزون رواد مثل أحمد أمين يالمان، مؤسس العديد من الصحف والمجلات وأحد أهم الشخصيات المشاركة في المؤتمرات الصهيونية العالمية... ولمع فيما بعد اسم عبيد ايبكجي الذي اغتيل في عام 1979م، المتربّع على عرش الصحافة التركية، فاليهود هم الذين أسسوا معظم الصحف اليومية الهامة في تركيا، ومنها (حرية، ملليت، غون أيدين، جمهوريت، ترجمان...)، كما سيطروا فيما بعد على الإذاعات والتلفزيون، وبذلك تمكّنوا من توجيه المجتمع التركي حسب سياساتهم ورغباتهم ومصالحهم المالية الكبيرة. بل إنهم أسسوا صحفاً شيوعية هامة أيضاً مثل (طنين) و(بوليتيكا) وأيدوا اليسار التركي الطوراني، كما شاركوا، ومنهم نساء مثل خالدة أديب، في الحركة الكمالية وما يسمى ب"حرب الاستقلال" وفي بناء

الجمهورية الحديثة، رغم خلافاتها الكبيرة مع مؤسس الجمهورية مصطفى كمال.

وعليه يمكن القول بأن اليهود لهم الفضل الأكبر في ظهور اعلام تركي حر إلى حد ما بالنسبة للإعلام العربي - مثلاً- الذي يلعب دور الخادم والتابع للحاكم في أغلب الدول العربية حتى اليوم وعن طريقهم انتقلت فكرة الحريات الإعلامية من أوروبا إلى تركيا، تماماً مثلما ظهرت المساجد الإسلامية فيما بعد في أوروبا عن طريق الأتراك أولاً.

والمثقفون اليهود هم الذين أسسوا فكرة "الطورانية" كبديل عن فكرة "الإسلامية"، واستخدموا في ذلك الأفكار الديمقراطية الغربية والدعوة إلى الشيوعية على حد سواء. ودفعهم إلى ذلك بشكل رئيسي الموقف الرفض من قبل آخر سلطان عثماني هو السلطان عبد الحميد الثاني الذي خلعه وأسكنه قصر شخص يهودي فيما بعد، لأنه رفض الموافقة على طلبهم بمنحهم حق تأسيس دولة لهم في "الأرض الموعودة" أي في اسرائيل - فلسطين الحالية، رغم ما عرضوا عليه من تمويل مالي كبير ورشوة مغرية. وشملت حملتهم ضد الإسلام كبار شيوخ الكورد أيضاً، ومنهم الشيخ سعيد بيراني الذي قاد الثورة ضد الكمالية في عام 1925 وأعدم بسببها مع عدد من رجالات الكورد الداعين لاقامة دولة كوردية، والشيخ سعيد النورسي (أبو لاشيء) الذي يعد "الأستاذ" في مسائل (فكر التوحيد الإسلامي) واشتهر ب"رسائل النور" التي كتبها في منفاه الطويل الأمد، والذي كان مع فكرة (المشروطة) لتحديد وتقليص صلاحيات السلطان، وفي الوقت ذاته كان كوردياً وطنياً مخلصاً لشعبه المظلوم. ومع الأسف لايعلم أحد من أبناء قومه أين مدفنه لأن الحكومة التركية انتشلت جثمانه من قبره ونقلته إلى مكان مجهول، وسط تعميم اعلامي و اشراف عسكري.

سعى مثقفو اليهود الذين كانوا قد صاروا مواطنين في تركيا منذ أمد بعيد، من أمثال مونيذ كوهين (1883-1961)، ابراهيم غالانتى، وقره صو"الماء الأسود"، وكذلك يهود أوروبا من أمثال ليون كاهون، أرمينيوس فامبري ولومي ديفيد، إلى دعم تيار القومية الطورانية قبل وبعد بناء الجمهورية في عام 1923، ووجدوا في ذلك ضالتهن المنشودة "مصطفى كمال" السالونيكى، بل يعتبر مونيذ كوهين صانع القومية الطورانية لوضعه كتاباً تحت عنوان "طوران" لا يزال يعتبر بمثابة انجيل للعنصريين الأتراك. وعمل بذلك على ذلك أسس الفكرة العثمانية من خلال احياء الفكرة القومية التركية. ومن ثم اتخذ على غرار الكاتب التركي محمد ضيا لقب (ألب) الطوراني، بعد أن التقيا في سالونيك، وصار يدعى بمونيذ كوهين تكين ألب. وخدم مونيذ كوهين هذا الصحافة القومية الطورانية بشكل كبير ومستمر، وصار عضواً في مجلس الأمة التركي، ومهتماً بشؤون بلاد الشام، وألف العديد من الكتب، ومنها "سياسة التتريك" و"الروح التركية" وكما ذكرنا "طوران"، التي نهل من معارفها الأوروبيون معلوماتهم عن مرحلة انهيار الدولة العثمانية وظهور الجمهورية الطورانية، ومنهم رئيس الوزراء البريطاني الشهير وينستون تشرتشل. ويعتبر بعض الكتاب التركي مثل أرطغرل دوزداغ هذا المثقف اليهودي مونيذ كوهين مؤسس "الحضارة التركية الجديدة المستقلة".

في كتابه "طوران" يبشر مونيذ كوهين بأن الأتراك سيرفعون تاج جدهم الأكبر "جنكيزخان" رغم أنه منغولي وليس تركي، وهرب الترك من أمام جحافل جيوشه أثناء تحركه صوب الشرق، وفي كتابه "سياسة التتريك" يتحدث عن "الضمير المشترك" بين اليهود والترك، ويدعو في كتابه "الكمالية" بشكل سافر إلى الغاء الخلافة العثمانية فينادي "فلتسقط حكومة الشريعة"، أما زميله محمد ضياءالدين كوك ألب فقد كان يضرب على وتر آخر فيقول: "أنا أنتمي لثلاث عناصر، هي القومية التركية والأمة الإسلامية والحضارة الأوروبية" ولكنه كان يعتبر السلطة الإسلامية "غاشمة" ويمدح انتصار الأتاتورية عليها. وفي كتاب "الروح التركية" يضع مونيذ كوهين "العلمانية" مبدأً مطابقاً للنظام السياسي - الاجتماعي للعشائر التركية قبل دخولها الإسلام، لذا يطلب من الترك الأخذ بها من جديد.

سارت الدولة القومية التركية القائمة على أساس "العرق الواحد واللغة الواحدة" وحملت مبادئ "العلمانية" على طريق شاق، رغم مد يد المساعدة إليها من العالم الغربي، الذي كان في مرحلة صراعات قومية وامبريالية شديدة، بعدالحرب العالمية الأولى التي وقعت فيها تركيا مع ألمانيا لأسباب تاريخية عديدة تتعلق بنزاعاتها الحدودية مع روسيا، فظهرت الشيوعية في تلك المرحلة على الساحة بثورة أكتوبر(1917م)، وبذلك ارتفعت أسهم تركيا كموقع لا بد من تحصينه من قبل الأوروبيين والأمريكان على الحدود الجنوبية لروسيا وعلى مضيق بحر مرمرة، ثم انتعشت الأفكار النازية والفاشية المتأثرة ب"الكمالية" في كل من ألمانيا وإيطاليا، إلى أن حدثت الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) التي قتل فيها أكثر من خمسين مليون من البشر، ودمرت آلاف المدن والقرى في معظم دول أوروبا وروسيا، مما رفع من أهمية الأيدي العاملة التي وفدت من تركيا وجنوب أوروبا، وفتح الباب بذلك أمام الأتراك ليضعوا قدمهم في "البيت الأوروبي" بأمان ودون قتال، بعد أن فشلوا قبل قرون سابقاً من اقتحام عتبتها في (فيينا) النمساوية عن طريق الحرب. ولم يكتف الأوروبيون بذلك، بل سمحوا لتركيا أو فرضوا عليها الانضمام إلى حلف السننو ومن ثم حلف النيتو أيضاً، وربطوا بينهم وبينها بعلاقات تجارية - ثقافية - واقتصادية قوية، في حين أن الطورانيين أقاموا حدوداً من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام وأبراج المراقبة العسكرية الشديدة بينهم وبين جيرانهم العرب، كما حدث على امتداد الحدود التركية - السورية. وبدت تركيا وكأنها انزلقت تماماً إلى أحضان أوروبا، وأن مستقبلها كامن في تخلصها من كل ما يشير إلى أسبويتها وإسلامها. وهنا يكمن التناقض الكبير بين"الطورانية" التي ترى

قوتها في التوسّع شرقاً صوب مواطن الترك الأصلية في أعماق آسيا، وبين الاندماج والانصهار في بوتقة "الحضارة الأوروبية"، وكذلك بين "الإسلامية" المتأصلة عميقاً عبر قرون طويلة من الزمن، في صدور المواطنين، والتي رفعت الترك إلى مصاف "الأسياذ العالميين" بعد أن كانوا "وحوشاً للهراش"! وبين "العلمانية" التي تفرض عليهم ترك الدين في بيوتهم والسير وراء آتاتوركهم الذي فرض عليهم القبة العمالية الشهيرة والحروف اللاتينية عوضاً عن العربية وعمل على سلخهم من الوسط الإسلامي كلياً.

تميّزت المرحلة منذ قيام الجمهورية وإلى انقلاب عام 1980، بأنها كانت مرحلة سعي حثيث لإرضاء الأوروبيين وتحقيق مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في بلادهم، ومن أهمها قمع كل حركة شيوعية أو يسارية في تركيا، تعمل على معاداة الغرب وحلف الناتو، كما تميّزت المرحلة بقمع مستمر للحركة القومية الكردية وثورات الكورد المتتالية (1925، 1927، 1937) وممارسة سياسات التشريد والكبت والحرمان بحق الشعب الكوردي، دون أي رعاية لحقوقهم الإنسانية أو أي اعتبار لبنود معاهدة (لوزان لعام 1923) أو للاحقة حقوق الإنسان (1948) الموقعتين من قبل تركيا أيضاً... وسكت العالم الأوروبي عن ذلك سكوتاً مريباً حقاً. إضافة إلى قمع أي توجه سياسي إسلامي في تركيا الحديثة، مع السماح للطرق الصوفية التي ليست لها أي اهتمامات سياسية بالانتشار في ظل السياسة العلمانية العامة، ودون أن تعيقها بشكل من الأشكال. وكانت وحدة تركيا كقلعة معادية للشيوعية وللإسلام في الدرجة الأولى من اهتمامات السياسة الغربية، تماماً مثل الحفاظ على أمن إسرائيل.

بعد سلسلة من المشاكل السياسية الكبيرة على الطريق إلى أوروبا، منها انقلابات عسكرية، وسجن رؤساء وزراء، واعداد رئيس للجمهورية، ومنع أحزاب سياسية، وإغلاق صحف ومجلات، وتعديلات دستورية معرّقة للديمقراطية وإصدار قوانين مضرّة بالاستقرار الوطني وبالحرّيات، فإن الكراهية الطبقيّة التي ساهم في انتشارها الفساد المالي والإداري للحكومات واستبداد الجنرالات الذين فرضوا أنفسهم كأوصياء على الشعب وكمحافظين على تراث آتاتورك القومي قد خنقت الأجواء، وانتشر العنف السياسي في البلاد، وظهر العديد من التنظيمات الشيوعية، المسلحة وغير المسلحة، من تركية وكوردية، والتي كانت أيادي "الدولة السرية: الأرغنون" وراء بعضها، وتحولت تركيا، التي لم تستقر أبداً، إلى ساحة لما يمكن اعتباره مقدمة لـ "حرب أهلية"، وظهرت للعيان مساوئ النظام الاقتصادي - السياسي التركي، غير العادل اجتماعياً، واضحة بحدوث انقلاب الجنرال كنعان أيفرين في 1980م. فوجدت تركيا نفسها أبعد ما تكون عن "الدولة الديمقراطية الحديثة"، وبدأت بذلك مرحلة جديدة شرع في وضع أسسها الرئيس الراحل تورغوت أوزال (ذي الأصل الكردي والخلفية الدينية)، والذي يقال عنه بأنه تم تصفيته من قبل المؤسسة العسكرية - الاستخباراتية السرية "أرغنون" ... (المقال بقية...)

## بيانات



Kurdish organization for the defense of human rights and the general liberties in

Syria (DAD)

كل إنسان، على قدم المساواة، التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. **المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.... **الفقرة الأولى من المادة / 14 / من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع وفقاً للقانون ودون أية تعقيدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة كانت أولاً سبب. **الفقرة الثانية من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية**



## السجن ثلاث سنوات لمحام سوري من دعاة حقوق الإنسان

نددت منظمة العفو الدولية بحكم السجن لمدة ثلاث سنوات، الذي صدر اليوم على المحامي السوري وداعية حقوق الإنسان مهتد الحسني، الذي سبق أن كشف النقاب عن المحاكمات الجائرة لسجناء سياسيين في سوريا، ودعت المنظمة إلى الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وقد أصدرت إحدى محاكم دمشق حكم السجن يوم الأربعاء 23 يونيو/حزيران 2010 على مهتد الحسني، الذي فاز في مايو/أيار بجائزة مارتن إينالز لعام 2010، وهي جائزة رفيعة تُمنح تقديراً لأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعليقاً على ذلك، قال مالكوم سمارت، مدير "برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في منظمة العفو الدولية، إنه "كان من الواجب ألا يُحاكم مهتد الحسني أصلاً". وأضاف مالكوم سمارت قائلاً إن "مهتد الحسني سجين رأي لم يفعل شيئاً سوى التمسك بالدفاع عن الحقوق الإنسانية لأولئك الذين يقعون ضحايا للسلطات السورية، وسوى إمالة اللثام عن المحاكمات الجائرة وغيرها من الانتهاكات". وقد أصدرت محكمة جنابات دمشق حكم السجن لمدة ثلاث سنوات على مهتد الحسني بعد إدانته بتهمتي "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة داخل سوريا من شأنها أن تُوهن نفسية الأمة"، وهما من التهم المبهمة والفضفاضة و"غير المحددة" التي تستخدمها السلطات السورية عادة لسجن المنتقدين السلميين ومن ينادون بتعزيز حقوق الإنسان في البلاد. وقد حضر جلسة صدور الحكم اثنان من مندوبي منظمة العفو الدولية. وكانت الاتهامات قد وُجّهت إلى مهتد الحسني بعدما سلط الأضواء على محاكمات جائزة لسجناء سياسيين أمام محكمة أمن الدولة العليا، ذات السمعة السيئة، وعلى حالة وفاة أثناء الاحتجاز يُحتمل أن تكون قد نجمت عن التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، وكذلك بعدما التقى مع دبلوماسيين أجانب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. كما كان مهتد الحسني قد لعب دوراً بارزاً في "المنظمة السورية لحقوق الإنسان" (سواسية)، وهي منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان لم تمنحها السلطات ترخيصاً، شأنها في ذلك شأن غيرها من المنظمات المماثلة. وقد قبض عليه يوم 28 يوليو/تموز 2009 بعد أيام من حضوره جلسة محاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا، قام خلالها أحد المسؤولين بالاستيلاء على أوراق مهتد الحسني التي يسجل فيها ملاحظاته ثم بإتلافها. وقال مالكوم سمارت: "لقد كان دور مهتد الحسني في مجال حقوق الإنسان موضع تقدير على المستوى الدولي، أما في سوريا فقد حُوكم وسُجن وكأنه عدو للدولة". ومضى سمارت قائلاً: "لقد حان الوقت لكي يتدخل الرئيس بشار الأسد ويأمر بالإفراج عن مهتد الحسني فوراً ودون قيد أو شرط، وكذلك بإلغاء الحكم الصادر ضده وإسقاط التهم المنسوبة إليه".

**خلفية:** في مايو/أيار 2010، مُنح مهتد الحسني جائزة مارتن إينالز لعام 2010، وهي أرفع جائزة دولية تُمنح تقديراً لأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. وقد تولى مهتد الحسني، بوصفه محامياً، الدفاع عن عدد من السجناء السياسيين في سلسلة من المحاكمات، واكتسب شهرةً كبيرةً كمدافع بارز عن حقوق الإنسان. ويُعاقب على التهم التي أُدين بها مهتد الحسني بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة. ويدرس محامو مهتد الحسني حالياً التقدم باستئناف للطعن في الحكم.

### منظمة العفو الدولية / 23 يونيو/حزيران 2010

#### النيابة العامة العسكرية بحلب تستجوب الأستاذ محمد سعدون

#### عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا

علمت المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)، أن النيابة العامة العسكرية بحلب استجوبت يوم الأثنين 21 / 6 / 2010 الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا.

وقد علمت المنظمة أن التهم التي وجهت إليه، هي: الجناية المنصوص عنها بالمادة ( 278 ) من قانون العقوبات السوري التي تنص على أن: يعاقب بالاعتقال الموقت :

أ - من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب .

ب - من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض سورية لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض السوريين لأعمال تارية تقع عليهم أو على أموالهم. والجنحة المنصوص عنها بالمادة (288) من قانون

1 - من أقدم في سورية دون إذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي أو في منظمة من هذا النوع عوقب بالحبس أو بالإقامة الجبرية من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين مائة ومائتين وخمسين ليرة

2 - لا يمكن أن تنقص عقوبة من تولى في الجمعية أو المنظمة المذكورتين وظيفة عملية عن السنة حبساً أو إقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة.

يذكر أن فرع المخابرات العامة (أمن الدولة) بالقامشلي، اعتقلت الأستاذ محمد سعدون يوم 20 / 5 / 2010 بعد مراجعته له بناء على تليغته من قبل المجمع التربوي بمنطقة ديرك (المالكية) بضرورة ذلك، وانقطعت بعدها أخباره عن العالم الخارجي. ويذكر أيضاً أن الأستاذ محمد سعدون عدي سعدون والدته قمرية تولد 1960 هو معلم في مدرسة الطبقة التابعة لمنطقة ديرك (المالكية) وهو متزوج وأب لسبعة أولاد (ستة بنات وولد)، وهو معتقل سابق على أثر أحداث الثاني عشر من آذار 2004 إننا في المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)، وفي الوقت الذي ندين فيه هذه التهم الموجهة إلى الأستاذ محمد سعدون ومحاكمته السورية على هذه التهم، فإننا نطالب في الوقت نفسه السلطات السورية بحفظ الدعوى والإفراج الفوري عنه وإغلاق ملف الاعتقال التعسفي بشكل عام والسياسي بشكل خاص، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والتعبير وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإعادة الاعتبار للقضاء واحترام سلطته المستقلة واحترام المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

2010 / 6 / 23 المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)

[Dadhuman@gmail.com](mailto:Dadhuman@gmail.com) [www.DadKurd.co.cc](http://www.DadKurd.co.cc)

## وقائع جلسة الدفاع لمحاكمة

### الزميل المحامي مهند الحسني أمام محكمة الجنايات الثانية بدمشق

أصدرت محكمة الجنايات الثانية بدمشق اليوم الأربعاء الواقع في 23 / 6 / 2010 بالدعوى رقم أساس / 551 / للعام 2010 حكماً جانراً بالسجن ثلاث سنوات على الزميل المحامي مهند الحسني رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية).

وفيما يلي نص الفقرات الحكمية للقرار:

- 1 - براءة المدعى عليه مهند الحسني من جرم إقامة صلات غير مشروعة مع الخارج لعدم الثبوت.
- 2 - تجريمه بجناية نشر أنباء كاذبة من شأنها وهن نفسية الأمة والحكم عليه من أجل ذلك بالسجن ثلاث سنوات وفقاً لأحكام المادتين 285 و 286 من قانون العقوبات السوري العام .
- 3 - تجريمه بجناية إذاعة أنباء كاذبة في الخارج من شأنها أن تنال من هيبة الدولة والحكم عليه من أجل ذلك بالسجن لمدة ستة أشهر.
- 4 - دغم العقوباتين والأكتفاء بتطبيق الأشد وهي السجن ثلاث سنوات.
- 5 - قراراً وجاهياً قابلاً للطعن بالنقض صدر وأفهم علناً .

وقد شهدت المحكمة حضوراً مكثفاً لأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي بدمشق وكذلك للناشطين السياسيين والحقوقيين والسادة المحامين وكذلك لمحامي هيئة الدفاع، وحضرها من خارج سوريا المحامي سعيد بنعربية عن اللجنة الدولية للحقوقيين (icj) ومها أبو شمعة وفيليب عن منظمة العفو الدولية (amnesty) وممثل عن نقابة المحامين الهولندية ونقابة محامي باريس ، وحضر عن المنظمات الموقعة على التصريح كل من المحامي مصطفى أوسو رئيس مجلس أمناء منظمة (DAD) والمحامي رديف مصطفى رئيس مجلس إدارة منظمة (الراصد) والمحامي محمد خليل عضو مكتب أمناء منظمة (DAD) والمحامية أفين حواس عضو مجلس إدارة منظمة (الراصد)

يذكر أن إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة) أقدمت مساء يوم 28 / 7 / 2009 على اعتقال المحامي الأستاذ مهند الحسني، رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، بعد استدعائه عدة مرات وتم إحالته يوم 30 / 7 / 2009 إلى النيابة العامة التي أحالته بدورها إلى قاضي التحقيق الأول بدمشق، وتم استجوابه في 10 / 8 / 2009 بالتهم الموجهة إليه، وهي:

(النيل من هيبة الدولة وإضعاف الشعور القومي ونشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة..). ويذكر أيضاً أن محكمة النقض بدمشق كانت قد رفضت في 8 / 2 / 2010 الطعن المقدم من هيئة الدفاع عن الزميل مهند الحسني على قرار قاضي الإحالة باتهامه وأحالته إلى محكمة الجنايات بدمشق. وكان مجلس فرع نقابة المحامين بدمشق قد قرر في 10 / 11 / 2009 بالدعوى رقم أساس (73) لعام 2009 وبالاتفاق الشطب النهائي للزميل المحامي الأستاذ مهند الحسني من نقابة المحامين فرع دمشق، قراراً قابلاً للطعن، حيث كانت نقابة المحامين قد حركت دعوى مسلكية بحقه في 4 / 8 / 2009 وتم إحالته إلى المجلس التأديبي لدى فرع نقابة المحامين بدمشق، بمزاعم: ((ترأسه منظمة حقوقية غير مرخصة ودون موافقة النقابة والتي تمارس نشاطها بشكل مسيء لسوريا وتقوم بنشر الأخبار الكاذبة أو المبالغ فيها والمشوهة التي تنال من هيبة الدولة وسمعتها إضافة إلى حضوره جلسات محكمة أمن الدولة العليا وتسجيل ما يتم في الجلسات دون أن يكون محامي مسخر أو وكيل في أي من الدعاوى... ولما كانت أفعال المحامي مهند الحسني تشكل مخالفة لقانون مهنة المحاماة ونظامها الداخلي وتمس كرامة المهنة وشرفها وتقاليدها وقدرها وأنها تشكل في حال ثبوتها زلة مسلكية... لهذه الأسباب فقد قررت النقابة وحسب رأيها تحريك الدعوى بحق المحامي مهند الحسني عملاً بأحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم / 39 / لعام 1981 وخاصة أحكام المادتين / 85 و / 87 / والكلام لنقابة المحامين طبعاً)).

إننا في المنظمات الموقعة على هذا التصريح الصحفي، وفي الوقت الذي ندين فيه هذا الحكم الجائر الصادر بحق الزميل المحامي مهند الحسني، ونطالب بإلغائه وإطلاق سراحه فوراً، ونطالب كذلك السلطات السورية بإغلاق ملف الاعتقال التعسفي، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والتعبير وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإعادة الاعتبار للقضاء واحترام سلطته المستقلة واحترام المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حتى يستطيع المواطن السوري العيش بسلام وحرية وطمأنينة. دمشق 23 / 6 / 2010

### المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا ( DAD )

منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف / اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا - الرائد

[radefmustafa@hotmail.com](mailto:radefmustafa@hotmail.com) [Dadhuman@gmail.com](mailto:Dadhuman@gmail.com) [www.DadKurd.co.cc](http://www.DadKurd.co.cc)

[kurdchr@gmail.com](mailto:kurdchr@gmail.com) [www.kurdchr.net](http://www.kurdchr.net) [kurdmaf@gmail.com](mailto:kurdmaf@gmail.com) [www.hro-maf.org](http://www.hro-maf.org)



ينبغي الإفراج عن محامي حقوق الإنسان مهند الحسني - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 24/014/2010 / 21 يونيو/حزيران 2010

بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد تناشده فيها التدخل في قضية مهند الحسني، وهو محام مرموق ومدافع عن حقوق الإنسان وحائز على جائزة دولية، ومن المقرر أن تُختتم محاكمته يوم الأربعاء 23 يونيو/حزيران 2010، حيث يواجه عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة في حالة إدانته. وترى منظمة العفو الدولية أن مهند الحسني يُعد من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى نشاطه السلمي المشروع في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم، تناشد المنظمة الرئيس الأسد أن يكفل الإفراج عن مهند الحسني فوراً ودون قيد أو شرط، وأن يُسمح له بمواصلة عمله كمحام في قضايا حقوق الإنسان ومدافع عن حقوق الإنسان. وقد بدأت محاكمة مهند الحسني أمام محكمة جنايات دمشق في فبراير/شباط من العام الحالي، ومن المقرر أن تصدر المحكمة حكمها يوم الأربعاء القادم. وهو يُحاكم بتهمة "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة داخل سوريا من شأنها أن توهن نفسية الأمة"، وهما من التهم المبهمة والفضفاضة و"غير المحددة" التي كثيراً ما استخدمتها السلطات السورية لسجن منتقدين سلميين، بما في ذلك من ينادون بمزيد من احترام حقوق الإنسان. وقد كان نشاط مهند الحسني كمدافع عن حقوق الإنسان موضع تقدير على المستوى العالمي، وهناك قلق دولي واسع النطاق بشأن محنته. وقد مُنح الشهر الماضي جائزة مارتن إينالز القيمة، وهي الجائزة الرئيسية في حركة حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وفي حيثيات منح هذه الجائزة الرفيعة لمهند الحسني، وصفه رئيس اللجنة المختصة بمنح الجائزة بأنه رجل "يتحلى بشجاعة فريدة"، حيث تعرض "للاعتقال التعسفي في ظروف غير مقبولة بسبب دفاعه عن سيادة القانون وعن الحق في إنشاء منظمة لحقوق الإنسان". وقد قبض على مهند الحسني في 28 يوليو/تموز 2009، واتهمه مسؤولو أمن الدولة بأنه نشر "بطريقة مسيئة" معلومات عن محاكمة بعض منتقدي الحكومة وغيرهم أمام محكمة أمن الدولة العليا، التي لا تتماشى الإجراءات المتبعة فيها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وبأنه نشر تقارير عن الأوضاع السيئة في السجون السورية

وعن وفاة شخص أثناء الاحتجاز، من جراء التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، على ما يبدو. كما يُتهم مهتد الحسني بإدارة "المنظمة السورية لحقوق الإنسان" (سواسية) دون الحصول على ترخيص قانوني بذلك. ومنذ القبض على مهتد الحسني، وبالرغم من عدم إدانته حتى الآن، اتخذت نقابة المحامين السوريين إجراءات تأديبية ضده، وشطب اسم من سجلات المحامين، مما يعني فعلياً منعه من مزاولة مهنة المحاماة. ويُعد هذا إجراءً استثنائياً جانراً، ترى منظمة العفو الدولية أنه ينبغي أن يلغى فوراً.

ويذكر أن "إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان"، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998، يُقر بأهمية الدور الذي ينهض به المدافعون عن حقوق الإنسان، من أمثال مهتد الحسني، ويدعو سلطات الدول إلى الدفاع عن هذا الدور وتعزيزه. وبالإضافة إلى ذلك، تنص "المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين"، التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 1990، على ضرورة أن تكفل الحكومات للمحامين "القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق"، وكذلك "عدم تعريضهم، ولا التهديد بتعريضهم، للملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية أو الاقتصادية أو غيرها، نتيجة قيامهم بعمل يتفق مع واجبات ومعايير آداب المهنة المعترف بها".

وبالرغم من ذلك، فإن المحامين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا يتعرضون على الدوام لخطر القبض عليهم ولغير ذلك من صنوف المضايقة. ومن هؤلاء، على سبيل المثال، محامي حقوق الإنسان أنور البني، الذي كان يرأس مركزاً لحقوق الإنسان أنشئ بتمويل من الاتحاد الأوروبي وأغلقت السلطات بعد وقت قصير من افتتاحه في مارس/آذار 2006، حيث قبض عليه في 17 مايو/أيار 2006، وحكم عليه بعد محاكمة جائرة بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "نشر أنباء كاذبة تلحق ضرراً بالدولة". وهناك أيضاً المحامي هيثم المالح، البالغ من العمر 78 عاماً، والذي كان يرأس من قبل "جمعية حقوق الإنسان في سوريا"، التي لم تمنحها السلطات ترخيصاً، شأنها في ذلك شأن جميع المنظمات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في سوريا. فقد قبض عليه في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وهو يُحاكم حالياً أمام محكمة عسكرية، حيث يواجه عدة تهمة من بينها التهمتان الموجهتان إلى مهتد الحسني وهما "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة داخل سوريا من شأنها أن تُوهن نفسية الأمة". وترى منظمة العفو الدولية أيضاً أن أنور البني وهيثم المالح يُدان من سجناء الرأي، وتكرر مناشدتها للرئيس السوري من أجل الإفراج عنهما فوراً ودون قيد أو شرط.



مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية

## الحكم بالسجن ثلاث سنوات بحق المحامي والناشط السوري مهتد الحسني

حكمت محكمة الجنايات الثانية في دمشق بالسجن ثلاث سنوات على المحامي والناشط السوري مهتد الحسني وفق المادة 285 معطوبة على المادة 286 من قانون العقوبات السوري، وبالسجن ستة أشهر بتهمة "نقل أنباء كاذبة في الخارج" وشمل الحكم بقانون العفو الرئاسي. كما حكم ببراءته من تهمة "إقامة صلات غير مشروعة مع أحد رعايا العدو أو مع شخص ساكن بلاد العدو" حسب المادة 275 من القانون نفسه. وقال المحامي والناشط الحقوق خليل معتوق في اتصال مع "سكايز" أن "الحكم الصادر بحق الحسني هو جريمة، حتى لو كان بالسجن لمدة سنة، لأن ما قام به الحسني لا يتعدى ما يقوم به أي ناشط لحقوق الإنسان في سورية، والنيابة العامة لم تثبت عليه أي من التهم المنسوبة إليه"، واعتبر معتوق أن "عدم وجود قانون ينظم الحياة ويحفظ حقوق الإنسان في سورية، يسمح بإصدار أي حكم وتنفيذه من دون رادع". وأشار معتوق إلى أن "الحكم قابل للطعن بطريق النقض في مهلة ثلاثين يوماً"، وطالب "برفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح معتقلي الرأي في السجون السورية"، وعن رأيه في دور المنظمات الحقوقية السورية واكتفانها بإصدار البيانات اعتبر أنها "غير قادرة على فعل أكثر من ذلك لأنها تصبح في موقع المساءلة". وشهدت قاعة المحكمة حضوراً دبلوماسياً مكثفاً، إضافة إلى محامين وأصدقاء ونشطاء حقوقيين، كما حضر الجلسة ممثل عن الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان سعيد بن عريبة، وممثل عن "منظمة العفو الدولية".

مهتد الحسني محامي وناشط حقوقي سوري معروف، يرأس "المنظمة السورية لحقوق الإنسان" ("سواسية")، اعتقل في 2009/7/28 بعد استدعائه المتكرر للتحقيق معه من قبل إدارة أمن الدولة. وقد قررت المحكمة المسلكية لفرع نقابة المحامين في دمشق (مجلس فرع نقابة المحامين في دمشق) بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 شطب اسمه من ملاك النقابة. وجاء القرار بأكثرية أصوات مجلس النقابة المكون من سبعة محامين. وكان فرع نقابة المحامين في دمشق قد حرك دعوى مسلكية ضد الحسني بتاريخ 2009/8/4 أحيل بموجبها إلى المجلس التأديبي بالدعوى رقم أساس (73) لعام 2009 بسبب "ترؤسه منظمة حقوقية غير مرخصة ومن دون موافقة النقابة والتي تمارس نشاطها بشكل مسيء لسورية، وتقوم بنشر الأخبار الكاذبة أو المبالغ فيها والمشوهة التي تنال من هيبة الدولة وسمعتها، إضافة إلى حضوره جلسات محكمة أمن الدولة

العليا وتسجيل ما يتم في الجلسات من دون أن يكون محامي مسخر أو وكيل في أي من الدعاوى، ولما كانت أفعال المحامي مهند الحسني تشكل مخالفة لقانون مهنة المحاماة ونظامها الداخلي وتمس كرامة المهنة وشرفها وتقاليدها وقدرها وأنها تشكل في حال ثبوتها زلة مسلكية... لهذه الأسباب فقد قررت النقابة وحسب رأيها تحريك الدعوى بحق المحامي الحسني عملاً بأحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم / 39 لعام 1981 وخاصة أحكام المادتين / 85 و 87". وقد منحت لجنة "جائزة مارتن إينالز" للمدافعين عن حقوق الإنسان (للشرق الأوسط وأفريقيا)، جائزتها لعام 2010 للحسني، تقديراً لشجاعته ونشاطه في مجال حقوق الإنسان ودفاعه عن سيادة القانون والحق. وكانت "منظمة العفو الدولية" بعثت برسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد تناشده فيها التدخل في قضية مهتد الحسني، وأكدت المنظمة أنه "يُعد من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى نشاطه السلمي المشروع في مجال حقوق الإنسان". وناشدت المنظمة الرئيس الأسد "أن يكفل الإفراج عن مهتد الحسني فوراً ومن دون قيد أو شرط، وأن يُسمح له بمواصلة عمله كمحام في قضايا حقوق الإنسان ومدافع عن حقوق الإنسان". وأكدت "العفو الدولية" في رسالتها أن "المحاميين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في سورية يتعرضون على الدوام لخطر القبض عليهم ولغير ذلك من صنوف المضايقة. ومن هؤلاء، على سبيل المثال، محامي حقوق الإنسان أنور البني، الذي كان يرأس مركزاً لحقوق الإنسان أنشئ بتمويل من الاتحاد الأوروبي وأغلقت السلطات بعد وقت قصير من افتتاحه في مارس/آذار 2006، حيث قبض عليه في 17 مايو/أيار 2006، وحُكم عليه بعد محاكمة جائرة بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "نشر أخبار كاذبة تلحق ضرراً بالدولة". وأضافت الرسالة انه "هناك أيضاً المحامي هيثم المالح، البالغ من العمر 78 عاماً، والذي كان يرأس من قبل "جمعية حقوق الإنسان في سورية"، التي لم تمنحها السلطات ترخيصاً، شأنها في ذلك شأن جميع المنظمات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في سورية. فقد قبض عليه في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وهو يُحاكم حالياً أمام محكمة عسكرية، حيث يواجه عدة تهم من بينها التهمتان الموجهتان إلى مهتد الحسني وهما "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة داخل سورية من شأنها أن تُوهن نفسية الأمة".

إن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز" يدين الحكم الصادر بحق المحامي مهتد الحسني، ويطالب السلطات السورية بوقف الاعتقال التعسفي، وخاصة في صفوف أصحاب الرأي والضمير، وضرورة احترام كافة العهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها سورية، والداعية إلى احترام الرأي والرأي الآخر، والتي تتفق مع جوهر الدستور والقوانين السورية الوطنية أيضاً. بيروت 23 حزيران/ يونيو 2010

هاتف/فاكس : 00961 1 397334، خليوي: 00961 3 372717، بريد الكتروني: info@skeyesmedia.org

بناية مستشفى الشرفية (الطابق السفلي)، 63 شارع السيوفي، الشرفية، بيروت، لبنان

## هذه النشرة:

نحاول في هذه النشرة السياسية كسب الكتاب الكورد والسوريين المعروفين بكتاباتهم ودراساتهم الهامة التي تؤثر في وعي شبابنا، ومستقبل المعارضة السورية، وبخاصة أولئك الذين يترفعون عن حملات التشهير الشخصية ويحاولون الكتابة - قدر الامكان - بموضوعية وبجرأة في مختلف الموضوعات السياسية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الكوردي خاصة والسوري عامة وبسياسات النظام العدواني تجاه شعبنا... ونعتذر عن نشر الموضوعات الأدبية، كما نعلن بأننا لا ننشر المواد التي فيها تجديف ديني بحق أي ديانة أو أتباع أي منها...

مسؤول التحرير: **جان كورد**

<http://peyam.eu> [kurdistanicom@yahoo.de](mailto:kurdistanicom@yahoo.de) [cankurd@email.com](mailto:cankurd@email.com)

ارسلوا رسائلكم إلى

DUSK, P.O.Box: 410 120, D-53023 Bonn \* للاتصال تلفونياً 01638698159 (+49)

ساعدونا لتطوير هذه النشرة من كل النواحي لتصبح نشرة لائقة بنضالنا الوطني الديمقراطي

**تنبيه:** في موقعنا ((بيام)) عدد لا بأس به من مجلات ونشريات الأحزاب السياسية (الكردية السورية، وكذلك الكردستانية) والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، والتي تعنى بالشؤون الثقافية الكردية، بإمكانكم العودة إليها للاستزادة من المعلومات التي تبحثون عنها... وسنكون شاكرين لمن يساعدنا في جمع هذه المجلات والنشرات وارسالها إلينا على شكل (PDF)